عبدالمنعم علي عيسى

# الدبلوماسية الروسية في دونباس

بمنطق المعطيات التي ما انفكت تتراكم على مدار الأسابيع الماضية فإن مسألة قيام روسيا بعملية عسكرية واسعة تطول مناطق الشرق الأوكراني بات أمرا شبه حتمي، وبمعنى أدق فإن ذلك الفعل بات مسألة وقت تدرس من خلاله موسكو ردود الفعل على الفرصة الأخيرة لتجنب اندلاع النار في منطقة باتت شديدة الحساسية لاعتبارات تتعلق بمحاولات الغرب ضرب حصار خانق حول دور روسي ما انفك يحلم، منذ أن وصل الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة السلطة في الكرملين أواخر العام ١٩٩٩، في استعادة «المجد» السوفييتي الضائع.

تقول المعطيات إن موسكو تتهم السلطات الأوكرانية بانتهاك اتفاقات «مينسك» التي وضعت ما يشبه خريطة طريق لتحقيق السلام في إقليم دونباس شرق أوكرانيا الذي يمر بحالة من اللاستقرار منذ أن جرى ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا العام ٢٠١٤، الفعل الذي دعا سلطات كييف إلى انتهاج سياسات من الجائز تسميتها بمحافة الهاوية» عبر سعيها للتقارب مع الغرب وصولا إلى وضع احتمالية انضمامها لحلف شمال الأطلسي على الطاولة كخيار أخير تراه ضامناً لأمنها، وهو ما يشجعه الغرب بقوة انطلاقاً من كونه يشكل اختراقاً استراتيجياً للأمن الروسي الذي بات في هذه الآونة هاجساً أول حاكماً للسياسات الروسية بعيد إعلان إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن عن إستراتيجيتها التي تتضمن وضع روسيا كثاني تهديد تواجهه «الديمقراطيات الغربية»، وبعيد أن أعيت موسكو بلدان الغرب في طلبها الذي تدعوها فيه إلى تراصفها معها في مواجهة النهوض الصيني الذي صنفته الإستراتيجية الأميركية سابقة الذكر، كخطر أول يتهدد النموذج الغربي عموما، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية على وجه الخصوص.

في مطلع كانون الأول الجاري دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نظيره الأميركي في لقاء معه جرى عبر تقنية الفيديو، إلى تقديم ضمانات قانونية لاستبعاد كل توسع جديد لحلف شمال الأطلسي شرقا، في الوقت الذي كانت موسكو قد اعتبرت فيه أن الغرب انتهك كل الوعود التي قطعها لروسيا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي عبر تشريع أبواب الحلف لانضمام دول أوروبا الشرقية إليه، بل لانضمام الجمهوريات السوفييتية السابقة التي تعتبرها موسكو فضاء أمنيا من شأن العبث فيه أن يتهدد البيت، وكذا الكيان، الروسي في الصميم، ثم عاد بوتين بعد أسبوعين ليدعو في لقاء جمعه مع نظيره الفنلندي، وللنظير هنا رمزية مهمة لها دلالاتها، إلى إجراء «مفاوضات قوربية» مع حلف شمال الأطلسي حول الضمانات التي ينبغي على الأخير تقديمها لروسيا بشأن أمنها على خلفية التوترات الحاصلة مع أوكرانيا.

يدرك الروس أن تلك الدعوات لن تلقى آذانا مصغية في ظل توجه غربي يبدو ماضيا نحو ضرب حصار حول روسيا لدفعها للانكفاء، أو لفرض تغييرات كبرى على خياراتها السياسية الكبرى مما يمكن تحقيقه الآن عبر توازنات تميل لمصلحة ذلك التوجه، ويدركون أيضاً أن المفاوضات التي يدعون إليها، فيما لو انطلقت، فإنها لن تكون سوى بداية لسلسلة لا تنتهي من الجولات، وهي لن تفضي إلى نتائج تذكر مما يجول في الخاطر الروسي المرهق الآن بفعل احتلال موازين القوى في وقت باتت فيه كل «المكاسب» التي تحققت في المرحلة «البوتينية» على المحك، لكن ما تسعى إليه موسكو عبر سيل الرسائل التي ما انفكت ترسلها في شتى عواصم الغرب هو استكشاف ملامح الخريطة الغربية التي يمكن أن يرسمها احتدام الصراع مع أوكرانيا التي يبدو حتميا.

هذا بالتأكيد يفسر ربط موسكو للتوقيع على معاهدة جديدة تخص الصواريخ المتوسطة بقبول الغرب تقديم ضمانات تضمن عدم التفكير بتمدد الناتو نحو الحدود الروسية، والراجح هو أن ذلك الربط لن يكون خاضعاً لمصالح الطرفين إلا بشكل مرحلي، بمعنى أنه لن يكون حلاً دائماً من النوع الذي يكون كفيلاً بتسكين هواجس الأمن الروسية لوقت طويل، وهذا بالتأكيد ما يدفع بموسكو إلى كل هذا التشنج الذي تجد نفسها فيه مضطرة إلى استخدام القوة بكل ما يحمله الفعل من احتمالات وقوعها في فخ عقوبات ستكون هي الأشد مما فرض عليها بعيد ضم شبه جزيرة القرم، وإذا ما كان الغرب موقنا بأن الفعل، أي فرض العقوبات، لن يكون رادعا أمام حراك عسكري هدفه التخفيف من هواجس الأمن، فإنه سيكون موجعاً على المدى الطويل بدرجة كافية لإبطاء عجلة التمدد الروسية التي ترفض التقولب وفق رسومات الغرب، وهي تصر على السير في قوالب تفرضها المصلحة الروسية بالدرجة الأولى، ثم السير على نحو يعيد لموسكو موقعها الذي افتقدته قبل نحو ثلاثة عقود.

من بعيد يمكن لحلف طموح روسي في إمكان قيام محور روسي صيني هندي هدفه التعويض عن توازن القوى المختل لمصلحة الغرب، الأمر الذي تؤكده زيارة بوتين مؤخراً لنيودلهي وما نتج عنها من توافقات قد تكون مؤسسة لهكذا نوع من الطموح، وتؤكده أيضاً التوجهات الروسية نحو شق قنوات جديدة مع بكين من شأنها أن تزيد من متانة العلاقة التي تقف اليوم على درجة جيدة منها، لكن المعوق الأكبر أمام أن يصبح ذلك الطموح حقيقة على الأرض هو كيفية الجمع بين قوتين، ونقصد طبعا الصين والهند، متنافرتين إلى درجة التحارب بفعل التناقض القائم جراء التباعد في الرؤى والمصالح، وما تفرضهما من علاقات تباعد وتقارب تكون حاكمة للخيارات التي يتخذها كل طرف على حدة، لكن ذلك لا يشكل مدعاة لليأس تجاه تحقيق ذلك الطموح، خصوصاً أن الفعل يمكن وحده أن يدفع بالغرب نحو إعادة حساباته تجاه روسيا التي تجد نفسها اليوم مضطرة للظهور بكل هذا التشنج، وللقول إنها لن تتساهل في موضوع أمنها أياً تكن التداعيات التي يمكن أن تترتب على ذلك الفعل، حتى ولو كانت النتيجة حرباً سريعة في دونباس لن يطول الوقت بها لكي تحسم تماماً كما حدث في آب ٢٠٠٨ مع جورجيا التي لعبت في تلك الحرب دور رأس حربة أميركي.

## اطمأنوا لوعود واشنطن المضللة وضربوا عرض الحائط بالجهود الروسية

# نزعات متزعمي «قسد» و«مسد» تنسف الحوار مع دمشق

| حلب- خالد زكلو

بدافع الأحلام الانفصالية والاستثثار والاستفراد بثروات مناطق نفوذهم شمال وشمال شرق سورية عبر استغلال وجود الاحتلال الأميركي لها، وضع مسؤولو ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» وذراعها السياسية ما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية- مسد» الحوار مع دمشق على رف الإدارة الأميركية التي لا تعير اهتماماً لنقدمه ونتائجه بعد أن اتخذت قراراً، كما يبدو، بإبقاء الوضع في تلك المناطق على ما هو عليه، على الأقل في المرحلة الحالية.

ويضرب المتزعمين الجهود الروسية، التي علقت الآمال واسعة على جولاتين من مفاوضاتها مع «مسد» في موسكو منذ أيلول الماضي، أعاد هؤلاء سيرتهم الأولى بوضع العربة أمام حصان الحوار مع الحكومة السورية عبر الشروط المسبقة التي كانوا يطالبون بإزالتها، بزعم أنها لا تنسجم مع مقدمات الحوار التي ارتقب طويلاً لإيجاد حل دائم لأهم جزء من الجسد السوري النازف.

ورأى مراقبون للوضع في مناطق سيطرة ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، لـ«الوطن»، أن تصريحات متزعم «قسد» مظلوم عبدي والرئيسة التنفيذية لـ«مسد» إلهام أحمد في الاجتماع السنوي لـ«الإدارة» السبت الماضي في الرقة، صعدت من مواقفهم المناهضة للحكومة السورية والرافضة للحوار معها، ونسفت المتعافية بحلفاء الأمس، وما الساحة والمشهد الأفغاني إلا آخر دليل على ذلك.

ولفتوا إلى أن بقاء جيش الاحتلال الأميركي بين ظهراني مناطق نفوذ «قسد» لن يدوم، وما طلب واشنطن أخيراً منها بالاعتماد على ذاتها سوى مؤشر في هذا الاتجاه عليهم قراءته جيداً قبل أن يوقعوا في متاهة تصوراتهم وطموحاتهم بالانفصال عن الدولة والجسد السوري والاصطياد بالتوافق مع روسيا، على الرغم مما أثير عن توافر «غطاء» أميركي للرعاية الروسية في الملف السوري الشائك إبان التسريبات التي صدرت عن المفاوضات السرية بين مبعوثي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن في جنيف.

وأعرب المراقبون عن اعتقادهم، بأن المتزعمين الأكراد يصرون على ابتزاز الحكومة السورية طالما بقي الاحتلال الأميركي في مناطق سيطرتهم، في مسعى مستدام لمستقبل «الإدارة الذاتية»، والتي ما زالت تضع أجندتها الانفصالية في مقدمة اهتماماتها واعتباراتها السياسية في علاقاتها مع الخارج، ومنها بعض العواصم الأوروبية.

وأشاروا إلى أن متزعمي «قسد» و«مسد» أضاعوا مجدداً بوصلة تحقيق تقارب مع الحكومة السورية، بدا أنه في متناول اليد بتبديل مصالح واشنطن في المنطقة الشرقي رجب طيب أردوغان باحتلال مناطق هيمنتهم، قبل أن تتكفأ المساعي الروسية إلى مربعها الأول، مع تصعيد المواقف والتصريحات الأخيرة لهؤلاء وانجاء رغبة الإدارة الأميركية بإبقاء الوضع على ما هو عليه شرق نهر الفرات، في ظل عدم وجود توافق مع الكرملين بخصوص مستقبل تلك المناطق.

ونوهوا بأن المتزعمين تجاهلوا تذبذب الموقف الأميركي وتضحية إدارته مع ازدياد حدة تهديدات رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان باحتلال مناطق هيمنتهم، قبل أن تتكفأ المساعي الروسية إلى مربعها الأول، مع تصعيد المواقف والتصريحات الأخيرة لهؤلاء وانجاء رغبة الإدارة الأميركية بإبقاء الوضع على ما هو عليه شرق نهر الفرات، بخصوص مستقبل تلك المناطق.

عناصر من ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» (عن الانترنت)

الآمال التي كانت معقودة على الوساطة الروسية في تفعيل الحوار.

وأوضح المراقبون، أن حديث المتزعمين عن حوار من دون شروط لم يكن جدياً، في انتظار انكشاف موقف الإدارة الأميركية من الغزو التركي ومن انسحاب جيش الاحتلال الأميركي من مناطق شرق الفرات، وليضعوا شروطاً مسبقة للحوار لا تتواءم مع الثوابت الوطنية للدولة السورية، وليلغوا في فخ مقاتمة التطمينات الأميركية المؤقتة والمتبدلة

دعا للعمل على إخلاء القوات الأميركية المتمركزة في الجانب السوري

## مسؤول عراقي يطالب بغداد بالتحرك لافتتاح معبر «الوليد- التنف»

أكد مصدر عراقي مسؤول في حكومة محافظة الأنبار المحلية، أن تمركز القوات الأميركية بالقرب من الشريط الحدودي مع سورية يحول دون افتتاح معبر «الوليد» على الجانب العراقي الذي يقابله معبر «التنف» على الجانب السوري والمحتل مما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم ضد تنظيم داعش الإرهابي والذي تقوده أميركا.

وقال المصدر، وفق وكالة «المعلومة»: إن «الحكومة المركزية مطالبة بالتحرك على الجانب الأميركي لإخلاء قواته المتمركزة بمنطقة التنف السورية إلى مناطق جديدة تمهيداً لإعادة افتتاح منفذ «الوليد» مع سورية خاصة أن المنفذ يعد من أهم المنافذ الحدودية في المناطق الغربية».

وأشار إلى أن الحكومة العراقية المركزية لم تتحرك بهذا الاتجاه على الرغم من الإعلان عن قرب إخلاء القوات الأميركية القتالية من مواقعها في العراق، ورغم أن إعادة افتتاح معبر «الوليد» سوف يسهم في تعضيد واردات العراق وتشغيل الأيدي العاملة.

وأوضح أن حركة التبادل التجاري مع سورية عبر معبر «الوليد» متوقفة عن العمل منذ قرابة ٦ أعوام.

وأكد مسؤول عراقي في الإدارة المحلية بمحافظة الأنبار في تشرين الأول الماضي، أن القوات الأميركية هي من رفعت علم افتتاح معبر «الوليد»، مبيناً أن تلك القوات أبدت ممانعة كبيرة وأفشلت جميع مساعي الراغبين في إعادة افتتاح المعبر لوجود قاعدة عسكرية لها بالقرب من المعبر.

وتربط سورية والعراق ثلاثة معابر رسمية وهي: معبر «البعربية»، الذي يقابله على الجانب العراقي معبر «ربيعة»، وهو خاضع لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية المدعومة من الاحتلال الأميركي، ومعبر «الوليد» على الجانب العراقي الذي يقابله معبر «التنف» على الجانب السوري والمحتل من «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا، ومعبر «القائم» على الجانب العراقي الذي يقابله معبر «البوكمال» والخاضع لسيطرة الدولة السورية.

وإضافة للمعابر الرسمية الثلاثة هناك معبران غير شرعيين في شمال شرق سورية افتتحتهما «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بدعم من الاحتلال الأميركي، وهما معبر «سيمالكا – فيشخابور»، وإلى الجنوب منه معبر «الوليد» الذي يقع شمال معبر «البعربية – ربيعة»، وكلاهما مغلقان حالياً من طرف حكومة إقليم كردستان العراق.

وكالات

غوتيريش قلق من أنها تعيش وضع اللاحرب واللاسلم

وإيران تطالب بإرغام الكيان الإسرائيلي على إنهاء احتلاله للجولان

## الصين: لانسحاب القوات الأجنبية المحتلة من سورية وتسليم المساعدات «عبر الخطوط»

بينما عبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن قلق بالغ من أن سورية تعيش وضع اللاحرب واللاسلم، جددت الصين دعوتها إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي التي احتلتها في سورية ووقف كل الممارسات التي تقوض سيادة سورية وسلامة أراضيها، في حين جددت إيران موقفها الداعم لوحدة وسيادة سورية، وضرورة إرغام كيان الاحتلال الإسرائيلي على إنهاء احتلاله الجولان السوري ووقف اعتداءاته على الأراضي السورية فوراً.

وقال نائب مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة، داي بينغ، في جلسة لمجلس الأمن أول من أمس: «إن على الدول المعنية الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بشكل غير قانوني في شمال سورية ووقف جميع الأعمال التي تقوض سيادتها وسلامة أراضيها»، وذلك حسبما ذكرت وكالة «شينخوا».

وشدد بينغ على ضرورة تخلي المجتمع الدولي عن سياسة الكيل بمكيالين والقضاء على التنظيمات الإرهابية في سورية في أقرب وقت ممكن، حيث يمكن من خلال ذلك المساعدة في استعادة السلام وحماية المصالح الأساسية للشعب السوري.

وطالب بالانتقال من تسليم المساعدات الإنسانية «عبر الحدود» إلى تسليم المساعدات الإنسانية «عبر الخطوط» في سورية، وقال: «نثني على تعاون الحكومة السورية النشط في تنفيذ خطة الأمم المتحدة، ونحث تركيا وسلطات الأمر الواقع المحلية الأخرى في شمال غربي سورية على توفير الوصول في الوقت المناسب وتوفير ضمانات السلامة لعمليات الإغاثة «عبر الخطوط» وتسهيل توزيع الإمدادات».

ولفت إلى أن الحوار المستمرة على سورية منذ نحو عشر سنوات تسببت بأزمة اقتصادية وإنسانية عميقة وعلى المجتمع الدولي بذل جهود أكبر، والصين من جانبها تدعم وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تكثيف مساعداتها لسورية على أساس المبادئ التوجيهية للإغاثة الإنسانية الطارئة.

وشدد بينغ على وجوب أن تحترم جميع العمليات الإنسانية سيادة سورية وسلامة أراضيها، مبيناً أن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب لم تسبب بخسائر وأضرار لا تحصى لسورية، داعياً أعضاء مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لإزالة الأثر السلبي لهذه العقوبات.

بدورها، قالت سفيرة ومساعدة ممثلية إيران الدائمة لدى منظمة الأمم المتحدة زهراء إرشادي في كلمة لها خلال الجلسة، حسبما ذكرت وكالة «إرنا» الرسمية الإيرانية: «تدين بشدة كل الاعتداءات الإسرائيلية على سورية وتؤكد حق سورية الذاتي في الدفاع عن نفسها والرد في الزمان والمكان اللذين تختارهما(...) وعلى مجلس الأمن إرغام الكيان الإسرائيلي على إنهاء احتلاله الجولان السوري والوقف الفوري لاعتداءاته على سورية».

وأكدت إرشادي وجوب إنهاء الاحتلال المستمر لأجزاء من الأراضي السورية من القوات الأجنبية والذي يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وطالبت برفع الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على سورية، مبينة أنها أدت إلى إطالة معاناة شعبها وأثرت سلباً في أنشطة المنظمات الإنسانية الدولية والوطنية فيها، مؤكدة وجوب ضمان وصول المساعدات الخارجية لسورية إلى المحتاجين الحقيقيين وعدم وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية.

وجددت إرشادي موقف بلادها الداعي لتسهيل العملية الأمنة والطوعية للاجئين السوريين، محذرة من بعض المحاولات الرامية للتنبيه عن العودة إلى ديارهم.

وأعربت عن أملها في أن تساعد المشاورات الحالية لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون على عقد الاجتماع المقبل للجنة مناقشة الدستور في أقرب وقت ممكن، مشددة أنه على اللجنة أن تواصل عملها دون أي تدخل أو ضغط خارجي، أو تحديد مواعيد نهائية مصطنعة لعملها أو غير ذلك من الظروف المماثلة.

وفي ختام زيارته إلى لبنان عبر غوتيريش في حديث صحفي بحسب صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية المملوكة للنظام السعودي «عن قلق بالغ من أن سورية تعيش وضع اللاحرب واللاسلم يوجود كثير من الميليشيات و٤ جيوش أجنبية»، لافتاً إلى أن وساطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، غير بيدرسون، هي الجهد الجدي الوحيد الذي يبذل للتغلب على المأزق الحالي والتخلص من كل القوات الأجنبية المنتشرة في سورية».

وكالات

الاحتلال التركي شن هجوماً عنيفاً على «أبو راسين».. وأهالي «مختلة» منعوا مرتزقته من الاستيلاء على منازلهم

# الجيش يدفع بتعزيزات إلى البادية ويقضي على العديد من الدواعش

| حماة- محمد أحمد خيازي
المنطقة الشرقية - مراسل الوطن
دمشق - الوطن - وكالات

بينما استمر، أمس، الهدوء الحذر وشبه التام في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، وقضى الجيش العربي السوري، على العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، شن الاحتلال التركي هجوماً صاروخياً ومدفعياً عنيفاً على بلدة أبو راسين بريف الحسكة الشمالي الغربي، ما أدى إلى نزوح جماعي للسكان، على حين تصدى أهالي قرية بريك المحافظة لمحاولة مرتزقة الاحتلال الاستيلاء على عدد من المنازل وطردوهم من القرية.

وبين مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دفع بتعزيزات إضافية من قواته إلى بادية دير الزور والرقة، لرفع وتيرة تمشيطها من عدة قطاعات من خلايا تنظيم داعش وتنظيفها من وجوده، موضحاً أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، اشتبكت مع خلايا من التنظيم في قطاعات بادية دير الزور، وقضت على العديد من مسلحيه وأصابت آخرين إصابات بليغة.

ولفت المصدر، إلى أن خلايا التنظيم يفرون نتيجة ضغط الجيش وضرباته نحو عمق البادية باتجاه الحدود العراقية.

أما في قطاعي ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد»، فقد بين مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الهدوء الحذر وشبه التام ما يزال مسيطراً على مختلف محاور التماس هناك، موضحاً أن وحدات الجيش العاملة بسهل الغاب وإدلب الجنوبي تراقب الوضع الميداني على مدار الساعة، لمواجهة أي تحرك لمجموعات من تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه والذي قد يستغل الحالة الجوية لتنفيذ اعتداءات على نقاط عسكرية.

وإلى شمال شرق البلاد، حيث تعرض محيط بلدة أبو راسين بريف محافظة الحسكة الشمالي الغربي مساء أمس لقصف عنيف بالمدفعية والصواريخ من قبل الاحتلال التركي ومرتزقته الإرهابيين، ما أدى إلى حركة نزوح جماعي لسكان القرية باتجاه بلدة تل تمر والقرى الآمنة المحيطة بها، حسب مصادر ميدانية تحدثت لـ«الوطن»، لفتت إلى أن الاحتلال وإرهابيه يستهدفون بقذائف المدفعية والصواريخ والهاون مواقع مليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الموالية للاحتلال الأميركي ومنازل المدنيين في محيط البلدة وتحديداً القسم الغربي، مؤكدة أن القصف متواصل حتى ساعة إعداد هذا التقرير ليل أمس.

وأشارت المصادر إلى أن القصف جاء رداً على قيام «قسد» باستهداف نقاط تمركز الاحتلال التركي وإرهابييه في القرى الواقعة شرق منطقة رأس العين المحتلة.

في الأثناء، ذكرت مصادر محلية، وفق وكالة «سانا»، أن مسلحي مليشيا «فرقة السلطان مراد» وميليشيا «فرقة الحمزة» الموالتين للاحتلال التركي، داهموا قرية مختلة غرب مدينة رأس العين بريف الحسكة الشمالي وأطلقوا الرصاص الحي بشكل عشوائي باتجاه الأهالي لترهيبهم وحاولوا الاستيلاء على عدد من المنازل لتحويلها إلى مقرات وسجون لهم، مبينة أن الأهالي خرجوا إلى الشوارع وتصدوا لهؤلاء المرتزقة وروشقوهم بالحجارة وطردوهم من القرية.

من جانب آخر، أكدت مصادر أهلية لـ«الوطن»، أن طول خط البادية السورية الممتد من بلدة الباغوز شرق دير الزور وصولاً إلى بلدة الهول بريف الحسكة الجنوبي الشرقي، شهد استنفاراً كبيراً لمسلحي «قسد»، بعد العثور على جثتي مسلحين اثنين من المليشيات مقطوعي الرأس بالقرب من الحدود السورية – العراقية.

الجيش العربي السوري يدفع بتعزيزات عسكرية ضخمة إلى منطقة البادية (عن الانترنت)



انطلاق الاجتماع الـ١٧ بـ«صيغة أستانا».. وموسكو تنتقد أنقرة: نسعى لاتخاذ خطوات لتصحيح الوضع

# سوسان لـ«الوطن»: نأمل بتكثيف الضغوط على النظام التركي لوضع حد لسياساته في سورية

| موفق محمد- وكالات

بدأت أمس أعمال الاجتماع السابع عشر حول سورية بصيغة أستانا في العاصمة الكازاخية نور سلطان، والتي شهدت نشاطاً لافتاً لوفد الجمهورية العربية السورية برئاسة معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان الذي أمل في تصريح لـ«الوطن» في أن تتكثف الضغوط على النظام التركي من أجل وضع حد لسياساته في سورية، في حين وجه الوفد الروسي انتقادات حادة لهذا النظام بسبب عدم تنفيذ التزاماته بالكامل بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين موسكو وأنقرة، وأكد سعي موسكو لاتخاذ خطوات لتصحيح هذا الوضع.

وبدأت أعمال اليوم الأول للاجتماع، بلقاءات ثنائية بين الوفود الحاضرة، حيث يشارك في الاجتماع إضافة إلى وفد الجمهورية العربية السورية وفود الدول الضامنة لمسار أستانا وهي روسيا وإيران والنظام التركي.

ويترأس الوفد الروسي المبعوث الخاص لرئيس روسيا الاتحادية الكسندر لافرنتييف، والوفد الإيراني برئاسة كبير مساعدي وزير الخارجية للشؤون السياسية الخاصة علي أصغر خاجي، في حين يترأس وفد النظام التركي أونال سلجوق المدير العام للعلاقات السياسية الثنائية في وزارة الخارجية التركية، إضافة إلى ممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع الروسيتين.

وتشارك بصفة مراقب وفود من لبنان والأردن والعراق على مستوى السفراء ووفد الأمم المتحدة برئاسة نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية خولة مطر ووفد ما يسمى بـ«المعارضة المسلحة».

وفي تصريحه لـ«الوطن»، أوضح سوسان أنه في اليوم الأول من أعمال الاجتماع كان لوفد الجمهورية لقاءان الأول مع الوفد الروسي برئاسة لافرنتييف، والثاني مع وفد الأمم المتحدة برئاسة خولة مطر.

وذكر سوسان، أن هذه اللقاءات قدم الوفد الروسي عرضاً لمجمل التطورات في سورية، مؤكداً أن الاحتلالين الأميركي والتركي وسياساتهما الهدامة في سورية من خلال سرقة ثروات الشعب السوري واستمرار في دعم الإرهاب ودعم ميليشيات «قسد» الانفصالية الهدف منها هو إعاقة توطيد الأمن والاستقرار في سورية.

وأوضح، أن وفد الجمهورية أشار خلال اللقاءات إلى الأثر السلبي للإجراءات القسرية الأحادية الجانب الأميركية غير المشروعة والتي تفاقم من معاناة السوريين، وهو الأمر الذي يكشف بكل بالتحرك على الجانب الأميركي لإخلاء قواته المتمركزة بمنطقة التنف السورية إلى مناطق جديدة تمهيداً لإعادة افتتاح منفذ «الوليد» مع سورية خاصة أن المنفذ يعد من أهم المنافذ الحدودية في المناطق الغربية».

وأشار إلى أن الحكومة العراقية المركزية لم تتحرك بهذا الاتجاه على الرغم من الإعلان عن قرب إخلاء القوات الأميركية القتالية من مواقعها في العراق، ورغم أن إعادة افتتاح معبر «الوليد» سوف يسهم في تعضيد واردات العراق وتشغيل الأيدي العاملة.

وأوضح أن حركة التبادل التجاري مع سورية عبر معبر «الوليد» متوقفة عن العمل منذ قرابة ٦ أعوام.

وأكد مسؤول عراقي في الإدارة المحلية بمحافظة الأنبار في تشرين الأول الماضي، أن القوات الأميركية هي من رفعت علم افتتاح معبر «الوليد»، مبيناً أن تلك القوات أبدت ممانعة كبيرة وأفشلت جميع مساعي الراغبين في إعادة افتتاح المعبر لوجود قاعدة عسكرية لها بالقرب من المعبر.

وتربط سورية والعراق ثلاثة معابر رسمية وهي: معبر «البعربية»، الذي يقابله على الجانب العراقي معبر «ربيعة»، وهو خاضع لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية المدعومة من الاحتلال الأميركي، ومعبر «الوليد» على الجانب العراقي الذي يقابله معبر «التنف» على الجانب السوري والمحتل من «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا، ومعبر «القائم» على الجانب العراقي الذي يقابله معبر «البوكمال» والخاضع لسيطرة الدولة السورية.

وإضافة للمعابر الرسمية الثلاثة هناك معبران غير شرعيين في شمال شرق سورية افتتحتهما «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بدعم من الاحتلال الأميركي، وهما معبر «سيمالكا – فيشخابور»، وإلى الجنوب منه معبر «الوليد» الذي يقع شمال معبر «البعربية – ربيعة»، وكلاهما مغلقان حالياً من طرف حكومة إقليم كردستان العراق.

وكالات

وفد الجمهورية العربية السورية إلى اجتماع أستانا يبحث مع الوفد الروسي البنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماع (سانا)

في سورية.

وأوضح، أن وفد الجمهورية أشار خلال اللقاءات إلى الأثر السلبي للإجراءات القسرية الأحادية الجانب الأميركية غير المشروعة والتي تفاقم من معاناة السوريين، وهو الأمر الذي يكشف بكل بالتحرك على الجانب الأميركي لإخلاء قواته المتمركزة بمنطقة التنف السورية إلى مناطق جديدة تمهيداً لإعادة افتتاح منفذ «الوليد» مع سورية خاصة أن المنفذ يعد من أهم المنافذ الحدودية في المناطق الغربية».

وأشار إلى أن الحكومة العراقية المركزية لم تتحرك بهذا الاتجاه على الرغم من الإعلان عن قرب إخلاء القوات الأميركية القتالية من مواقعها في العراق، ورغم أن إعادة افتتاح معبر «الوليد» سوف يسهم في تعضيد واردات العراق وتشغيل الأيدي العاملة.

وأوضح أن حركة التبادل التجاري مع سورية عبر معبر «الوليد» متوقفة عن العمل منذ قرابة ٦ أعوام.

وأكد مسؤول عراقي في الإدارة المحلية بمحافظة الأنبار في تشرين الأول الماضي، أن القوات الأميركية هي من رفعت علم افتتاح معبر «الوليد»، مبيناً أن تلك القوات أبدت ممانعة كبيرة وأفشلت جميع مساعي الراغبين في إعادة افتتاح المعبر لوجود قاعدة عسكرية لها بالقرب من المعبر.

وتربط سورية والعراق ثلاثة معابر رسمية وهي: معبر «البعربية»، الذي يقابله على الجانب العراقي معبر «ربيعة»، وهو خاضع لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية المدعومة من الاحتلال الأميركي، ومعبر «الوليد» على الجانب العراقي الذي يقابله معبر «التنف» على الجانب السوري والمحتل من «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا، ومعبر «القائم» على الجانب العراقي الذي يقابله معبر «البوكمال» والخاضع لسيطرة الدولة السورية.

وإضافة للمعابر الرسمية الثلاثة هناك معبران غير شرعيين في شمال شرق سورية افتتحتهما «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بدعم من الاحتلال الأميركي، وهما معبر «سيمالكا – فيشخابور»، وإلى الجنوب منه معبر «الوليد» الذي يقع شمال معبر «البعربية – ربيعة»، وكلاهما مغلقان حالياً من طرف حكومة إقليم كردستان العراق.

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

## دواء أستانا وداء إدلب

سبع عشرة جولة في «أستانا» للبحث في حل الأزمة السورية، ومن المؤكد أن العبرة ليست في الأعداد، ولا في الكمية، إنما في النوعية والنيات وما ينتج عنها من أفعال على أرض الواقع، بين الرؤية السورية ودول الحلفاء، ورؤية الطرف الآخر عبر ممثله النظام التركي، هوة كبيرة وفرق شاسع في رؤية الواقع واجتراح الحلول، وهذا ينبع هدف كل طرف أو جهة، فالحكومة السورية تنظر إلى الأمور بمنظار ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال أراضيها، ورفع جميع العقوبات عن شعبها، والقضاء على الإرهاب في أراضيها وباقي مناطق الكرة الأرضية، ومن هذا المنطلق تنظر إلى اجتماعات أستانا منذ البداية، آملة أن يتم تحقيق جمع رؤاها في هذا الإطار، على حين ينظر الآخر إلى «أستانا» مطية ووسيلة لتحقيق أهداف مشاريعه التي يعمل على تحقيقها من خلال تشويه حقائق الأمور، واتخاذه التنظيمات الإرهابية ورقة للمبارزة على طاولة الحل النهائي من دون أن يلتفت إلى ما حل ويحل بالشعب السوري من ويلات نتيجة أعمال أدواته الإرهابية، وإرهابه الاقتصادي المتمثل بالحصار والتجويع.

تحضر دمشق في «أستانا» وكلها إيمان بأن الممكن ليس سوى بوابة للحل، وأن الحل والدواء الشافي لمرض الإرهاب «العضال» الذي يضرب الجسد السوري هو على الأرض السورية ويأبدي أبطال الجيش العربي السوري، عبر القضاء على الإرهاب، وإجبار الدول الاستعمارية المعادية على عدم دعم أي جهة أو عنصر بخلاف الحكومة السورية، سيدة الأمر، والأمر النهائي في قضايا البلد، هذا الأمر يظهر جلياً من خلال، ادعاء النظام التركي الحرص على وحدة الأراضي السورية وسيادة الدولة السورية، فيما مرتزقته من التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم «جبهة النصرة» تنفذ أوامره المعاكسة والمخالفة لما ندعيه، وهو ما أكده بالأمس المبعوث الرئاسي الروسي إلى سورية ألكسندر لافرينتييف على هامش اجتماعات الدورة السابعة عشرة لصيغة «أستانا»، حين قال: إن الجماعات الإرهابية عللت نشاطاتها في جميع أنحاء سورية، وليس فقط في شمال البلاد، الأمر الذي يثير قلقاً، مذكراً بأن النظام التركي لم يفِ بتنفيذ كل الالتزامات لكونه ضامناً للتنظيمات الإرهابية في شمال سورية، ليؤكد رئيس وفد الجمهورية العربية السورية معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان، أنه كان يمكن الحصول على نتائج بناءة أكثر لو أوفى نظام أردوغان بالالتزامات التي قطعها على نفسه للجانب الروسي، القضية ليست مجرد اجتماعات، وقطع وعود، وتوقيع على تعهدات، بل إن لب الحل في التزام النظام التركي بتنفيذها جميعا، والتزام مرتزقته بالانصياع لما يتم الاتفاق عليه مع الدول الضامنة الأخرى في عملية «أستانا»، فوجود تلك التنظيمات هو حجر عثرة في طريق أي حل ينهي الأزمة في سورية، فما تقوم به تلك التنظيمات وخاصة تنظيم «النصرة» الإرهابي في إدلب يعرقل دحر نسف جميع القرارات الأممية والاتفاقات الدولية بما يخص إنهاء الأزمة، وما عرقلتها لإيصال المساعدات الإنسانية لمحتاجيها وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٨٥ إلا أحد تلك الجوانب المعرقلة، حيث قال نائب المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة 